

قصف جوي وبحري إسرائيلي يسبب دماراً في قطاع غزة

الاحتلال يهدم قرية بدوية فلسطينية

قرب نابلس شمالي الضفة الغربية وهاجموا قرية جالود المجاورة، حيث حطموا جزاراً زراعياً ورشقوا المنازل بالحجارة. كما أغلقوا مفترقات الشوارع في جنوب نابلس ومنعوا الفلسطينيين من استخدامها واعتدوا على سياراتهم.

من جهة أخرى، تعرضت عدة مناطق في قطاع غزة لقصف جوي وبحري إسرائيلي الحق بها دماراً كبيراً. مصادر أمنية فلسطينية وعسكرية إسرائيلية قالت إن طائرة حربية إسرائيلية من طراز "اف ١٦" أغارت مرتين على موقع وسط القطاع وصفتها بصواريخ.

في الوقت نفسه، قصفت الزوارق الحربية الإسرائيلية المتفرقة في بحر غزة بقذائف مدفعية ونيران رشاشات ثقيلة ساحل خان يونس ومنطقة السودانية شمال غرب غزة ومراكب صيادي الأسماك الفلسطينية في عرض البحر قبالة ساحل دير البلح وسط القطاع.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه لإذاعة فلسطين يجب عدم إعطاء إسرائيل الذرائع لتوسيع عدوانها على قطاع غزة. وأضاف أن المنظمة تؤكد ضرورة تثبيت التهدة وأوضح «هذا أمر حيوي بالنسبة لنا ولشعبنا».

■.. غزة/وكالات
هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس ١٦ بيتاً وخيمة كانت تؤولي ٢٠٠ فلسطيني من عرب الكعابنة البدو في قرية «القيفة»، قرب بلدة يطا جنوبي الضفة الغربية المحلطة جزءاً من مدرسة القرية بدعوى بنائها من دون ترخيص.

وتولت قوات إسرائيلية حماية جرافات الهدم واعتقلت ٣ مدرسين في «مدرسة اقيفة الأساسية المختلطة» وشخصاً آخر احتجوا على تلك الجريمة الجديدة وحاولوا إنقاذ مقاعد الدراسة من التدمير.

وقال القائم بأعمال وزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني صبحي كايد في تصريح مماثل إن هدم المدارس يأتي في إطار استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني.

وأضاف التعليم حق مضمون لكل الشعوب والأطفال، بموجب الشريعة الدولية، لكن الجيش الإسرائيلي اعتاد على مهاجمة المدارس، وستقوم بإعادة بناء ما هدمته الجرافات الإسرائيلية بهدف الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية للطلاب الفلسطينيين.

في الوقت نفسه، استولى مستوطنون يهود تحت حماية قوات الاحتلال على ٢٥ دونماً من أراضي قرية



اليمن - تركيا

تلاقي خطوط المصالح الاستراتيجية المشتركة

تفصل العالم العربي عن العالمي الإسلامي وترتبط بينهما كذلك. هذا الموقع وهذه الأهمية جعلها تدرج جوهر الدور الذي يجب أن تقوم به في هذا المحيط الهام والخطير في آن واحد. وظلت هذه الهواجس تشغل العقل التركي عقوداً من الزمن، ففي فترة من الفترات سعت بقوة نحو القارة الأوروبية تاركة ظهرها لجوارها الآسيوي والإسلامي والعربي إلا ما أمته الضرورة وانتهى بها ذلك التوجه إلى الوقوف منتظرة أمام بوابة الاقتصاد الأوروبي ولا تزال تنتظر حتى الساعة ومبررات عدم التوجه إلى القارة الغربية أنها ولوجها الحضارة الغربية أمام أوروبا على إعطائها الكرت الأحمر بل قدمت لها حزمة من الشروط عليها تجاوزها كي تنتمي للأسرة الأوروبية. وقبلت تركيا التحديات وسعت نحو تجاوز الشروط، إلا أنها كلما تجاوزت عقبة لوح الأوروبيون بوجهها شرطاً جديداً وظلوا أحر.

أمام ذلك أدركت تركيا أن عليها البحث عن خيارات أخرى جديدة مع إبقاء البوابة الأوروبية مفتوحة تماماً بل وبخولها، ولكن بشروط منطقية لا تعجزية، وقررت أن يكون لها نموذجها الخاص في التي تنتج لا أن يفرض عليها والتابع لا يجري في تركيا من تحولات سيجد أن ذلك قد حدث بالفعل وجاء المشروع التركي التركي على يد حزب العدالة والتنمية.

الكل يتذكر ما عاشته تركيا منذ مطلع العقد الأخير في القرن الماضي وحتى نهايته من تخبط سياسي وأزمات وتحالفات سرعان ما تتعبر وتعود إلى دورة الانتخابات المبكرة للبحث عن حل جديد. وهكذا استمر الحال حتى بداية العقد الأول من الألفية الجديدة، وذلك عندما قررت المحكمة الدستورية حل حزب الرابطة الإسلامي الذي يتزعمه نجم الدين أريكان الأب الروحي للسياس الإسلامي في تركيا حينها استشرى تلازمته الخطر الذي يحيط بتركيا إن هي ظلت تدور في أزماتها الزمنية فقرر عشرات النواب الذين كانوا منضمين تحت راية اليمن عبدالله غل رئيس الجمهورية جديداً أطلقوا عليه اسم حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء وساعده حول عدد من التهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة الإقليمية كتهديد ظاهرة الإرهاب وظاهرة القرصنة وغيرها من الأزمات والتحديات التي قد تقود في المستقبل المنطقة إلى مستقبل مجهول الكل يتخوف منه.

وعلى الجانب التركي فقد شهدت الدولة التي تتموضع في منطقة جغرافية استراتيجية مهمة في العالم، حيث تفصل قارة آسيا عن أوروبا وفي الوقت نفسه تربط هاتين القارتين، كما أنها أيضاً

وخطت الزيارة التي جاءت تلبية لدعوة من فخامة الرئيس اليمني لنظيره التركي باهتمام مميز، كما جرى الإعداد والتخضير لها أيضاً بصورة متميزة فانعكس ذلك على النتائج الإيجابية التي أثمرتها على مختلف الأصعدة، الأمر الذي فرض نفسه على وسائل الإعلام، ليس في البلدين، وإنما الإقليمية والدولية، فكانت بالفعل تغطية إعلامية متميزة.

والعلاقات اليمنية التركية ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمان بل تعود إلى ما قبل عدة قرون شهدت خلالها منقطعات وتحولات أثرت وتأثرت بالظروف المحيطة التي لازمت وصاحبت تلك المنقطعات والتحويلات، لكنها لم تتوقف أو تنقطع وظلت متواصلة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في عصرنا الراهن، والذي إن أردنا أن نكون أكثر تحديداً وتديقاً لا بد من الإشارة إلى الأزمان.

فيوم الاثنين العاشر من شهر يناير ٢٠١١م والمشمول بزيارة الضيف الكبير عبدالله غل كانت قد سبقته مراحل من التاريخ بدأ في ١٦٢٥-١٥٢٨ هي فترة التواجد العثماني الأول، والذي تداول خلاله الحكم ٢٢ والياً، أما فترة الحكم الثانية لليمن فكانت ١٧٨٢-١٩١٨ أي موعود خروج التواجد العثماني من اليمن، وبعدها انتقلت مرحلة العلاقات من حكم ولاة إلى مرحلة الاعتراف والتبادل الدبلوماسي، حيث عينت اليمن مندوباً لها في أنقرة عام ١٩٢٦م وبعدها بعامين عينت تركيا بعدما أصبحت جمهورية وليست إمبراطورية مندوباً سياسياً لها في اليمن.

وفي عام ١٩٧٠م تركيا تعترف باليمن جمهورية عربية يمنية، إلا أن مرحلة التعاون والعلاقات الدبلوماسية الرفيعة بدأها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة رسمية عام ١٩٨٤م وبعدها توالى الاتفاقيات وعلاقات الشراكة.

والمهم في درجة التلاقي اليمني التركي إلى هذا المستوى أنها تأتي في ظل متغيرات وتحولات داخلية شهدتها هاتان الدولتان، كما أن هناك أيضاً تفاعلات ومستجدات وتطورات تتسارع على امتداد منطقة الشرق الأوسط وآسيا

وأقترت قد خطتا خطوات واسعة نحو تمتين وتعزيز سبل العلاقات للوصول إلى درجة عالية من الشراكة الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية خصوصاً وهناك تطابق واضح حول عدد من التهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة الإقليمية كتهديد ظاهرة الإرهاب وظاهرة القرصنة وغيرها من الأزمات والتحديات التي قد تقود في المستقبل المنطقة إلى مستقبل مجهول الكل يتخوف منه.

وعلى الجانب التركي فقد شهدت الدولة التي تتموضع في منطقة جغرافية استراتيجية مهمة في العالم، حيث تفصل قارة آسيا عن أوروبا وفي الوقت نفسه تربط هاتين القارتين، كما أنها أيضاً

وحظيت الزيارة التي جاءت تلبية لدعوة من فخامة الرئيس اليمني لنظيره التركي باهتمام مميز، كما جرى الإعداد والتخضير لها أيضاً بصورة متميزة فانعكس ذلك على النتائج الإيجابية التي أثمرتها على مختلف الأصعدة، الأمر الذي فرض نفسه على وسائل الإعلام، ليس في البلدين، وإنما الإقليمية والدولية، فكانت بالفعل تغطية إعلامية متميزة.

والعلاقات اليمنية التركية ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمان بل تعود إلى ما قبل عدة قرون شهدت خلالها منقطعات وتحولات أثرت وتأثرت بالظروف المحيطة التي لازمت وصاحبت تلك المنقطعات والتحويلات، لكنها لم تتوقف أو تنقطع وظلت متواصلة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في عصرنا الراهن، والذي إن أردنا أن نكون أكثر تحديداً وتديقاً لا بد من الإشارة إلى الأزمان.

فيوم الاثنين العاشر من شهر يناير ٢٠١١م والمشمول بزيارة الضيف الكبير عبدالله غل كانت قد سبقته مراحل من التاريخ بدأ في ١٦٢٥-١٥٢٨ هي فترة التواجد العثماني الأول، والذي تداول خلاله الحكم ٢٢ والياً، أما فترة الحكم الثانية لليمن فكانت ١٧٨٢-١٩١٨ أي موعود خروج التواجد العثماني من اليمن، وبعدها انتقلت مرحلة العلاقات من حكم ولاة إلى مرحلة الاعتراف والتبادل الدبلوماسي، حيث عينت اليمن مندوباً لها في أنقرة عام ١٩٢٦م وبعدها بعامين عينت تركيا بعدما أصبحت جمهورية وليست إمبراطورية مندوباً سياسياً لها في اليمن.

وفي عام ١٩٧٠م تركيا تعترف باليمن جمهورية عربية يمنية، إلا أن مرحلة التعاون والعلاقات الدبلوماسية الرفيعة بدأها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة رسمية عام ١٩٨٤م وبعدها توالى الاتفاقيات وعلاقات الشراكة.

والمهم في درجة التلاقي اليمني التركي إلى هذا المستوى أنها تأتي في ظل متغيرات وتحولات داخلية شهدتها هاتان الدولتان، كما أن هناك أيضاً تفاعلات ومستجدات وتطورات تتسارع على امتداد منطقة الشرق الأوسط وآسيا

■.. بغداد/وكالات
أعلن مسؤولون عراقيون أن الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد إلى بغداد أسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة بتسرع وقت بغية حل جميع المشاكل العالقة بين البلدين.

وأكد علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء المالكي للصحافة الفرنسية البحث في العلاقات الثنائية والملفات العالقة، والاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة وزير خارجية الكويت للتعامل للنظر بكافة هذه المسائل، والعمل على حلها بأسرع وقت.

وأبرز المشاكل تتعلق بالعقوبات الدولية التي تتضمن ترسيم الحدود والتعويضات والأسرى وإعادة الممتلكات.

وهناك أيضاً مسألة الديون المستحقة على النظام السابق والبالغة ١٦ مليار دولار وقد وافقت الكويت العام ٢٠٠٤م على طلب أمريكي لخفضها بشكل كبير.

وطالب العراق من جهته، بتوسيع مفهده الجبري على الخليج بغية تطوير عمليات تصدير النفط، العماد الأساسي للاقتصاد العراقي.

وأضاف الموسوي أن الأجواء إيجابية، وإبدى الطرفان عزمهما تطوير العلاقات وتجاوز موضوع المشاكل الحدودية والملفات الاقتصادية والأمنية.

والزيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول كويتي رفيع منذ العام ١٩٩٠م، كما أنها رسالة سياسية مهمة من جهة تأكيد استعدادات العراق لاستضافة وفد قمة عربية.

وكان المالكي في استقبال الشيخ ناصر في مطار بغداد حيث جرت مراسم رسمية عرف خلالها الحرس الرئاسي التشييديين الكويتي والعراقي.

والخارجية هوشيار زياربي والمتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدياب وكبار مسؤولي وزارة الخارجية.

ووضع الوفد الكويتي وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح، ومسؤولين آخرين.

وقد حضت الكويت الشهر الماضي العراق على الالتزام

رئيس وزراء الكويت في زيارة تاريخية لبغداد

لبحث المشاكل العالقة بين البلدين



بقرارات الأمم المتحدة من أجل حل المسائل العالقة بينهما، وذلك عقب إلغاء مجلس الأمن مؤخراً عقوبات كانت مفروضة على بغداد.

وكان مجلس الأمن الدولي اعتمد منتصف الشهر الماضي ثلاثة قرارات وضعت حداً للعقوبات المفروضة على العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وبرنامج النفط مقابل الغذاء.

وشدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على أن كل العقوبات الباقية سترفع شرط أن يتوصل العراق إلى اتفاق حول ترسيم الحدود مع الكويت بالإضافة إلى دفع تعويضات لها.

وقد ارتغم مجلس الأمن العراق على دفع ٥٪ من عائداته النفطية لصندوق تابع للأمم المتحدة كتعويضات.

وتلقى الصندوق طلبات تعويض قدرها ٣٢٨ مليار دولار، إلا أنه أقر ٥٢ مليار دولار فقط بينما ١٩ ملياراً للكويت، وذلك استناداً إلى أرقام من الكويت ومن الصندوق.

وارتفعت القيمة الإجمالية للتعويضات التي دفعت للكويت، حكومة وقطاعاً خاصاً، إلى ١٥٠٣٠ مليار دولار، وقيمة المبلغ المتبقى أقل من ٢٢ مليار دولار.

كما تتضمن العقوبات إعادة ممتلكات الكويت والكشف عن مصير الأسرى الكويتيين.

بشياً

في مرحلة الطفولة المبكرة، وإعداد منح دراسي موجه لهذه المرحلة وتقييمه وتعميمه.

فيما تضمن التقرير الثاني تحليل اجرتة اللجنة المالية بالمجلس عن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتي تضمن مراجعة الجهاز وتحليل الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٩م.

وقد أوصى التقرير بضرورة الالتزام بالقواعد والأسس التي تضمنت دليل إعداد الموازنة وكذا الالتزام بإحكام القوانين المالية التي تنظم التحصيل والإنفاء.

هذا وقد أقر اجتماع اللجنة الرئيسية للشورى إحالة التقرير الأول الخاص بالتعليم ما قبل المدرسي إلى اجتماع مجلس الشورى المقرر يوم الأحد القادم بمشيئة الله، وإحالة التقرير الثاني حول الحساب الختامي للدولة إلى الاجتماع الذي يليه.

وكانت اللجنة الرئيسية قد استعرضت محضر اجتماعها السابق وأقرته.

لجنة الانتخابات

وكلفت اللجنة رئيس قطاع التخطيط والشؤون الفنية، ورئيس قطاع الشؤون القانونية والإفتاء، ورئيس قطاع الإحصاء والدراسات والبحوث، لإعدادها بالشكل النهائي وتقديمها للجنة في اجتماعها بعد غد السبت لإقرارها بصورتها النهائية.

واستعرضت اللجنة تقرير قطاع الشؤون القانونية والإفتاء، بشأن الصناديق الخاصة بوثائق عمليات الاقتراع والفرز للانتخابات النيابية ٢٠٠٢م وانتخابات طلبة القاعد النيابية الشاغرة ٢٠٠٩م.. وشكلت بهذا الصدد لجنة تتولى فتح تلك الصناديق ورفع تقرير متكامل عما تحتويه من كشوفات ومحاضر وما يلزم وثيقته وحفظه أو إفلاسه.

توقيع مذكرة تفاهم

وقع المذكورة عن جانب اليمن وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله حسن الشاطر وعن جانب البنك خبير أول مشاريع التنمية وعن المؤسسة الإسلامية المهندس سهيل عبدالستار ميتا والخبيرة المحلية للمياه والصرف الصحي بامانة العاصمة مدير عام المؤسسة المهندس إبراهيم المهدي حضر مراسم التوقيع ممثل القيم للبنك الإسلامي للتنمية في اليمن المهندس العزي المنصور.

رئيس الجمهورية يبحث

حيث مازالت تلك العناصر تواصل ممارسة اعتداءاتها على المواطنين وارتكاب الإخلالات الأمنية في المنطقة وترفض تسليم الحجزين لديها من أبناء محافظة صعدة وحرف سفيا وكذا تسليم ما تبقى من المعدات المدنية والعسكرية المنهوبة من قبلها كما لم تتقدم بإزالة الاستعدادات ورفع النقاط التي تعوق حركة المواطنين وكذا استمرارهم في التدخل في شئون السلطة المحلية.

معبراً عن شكره وتقديره لما بذلته دولة قطر من جهود لإنقاذ عناصر التمرد بالانصياع لخيار السلام.. مؤكداً أنه إذا لم تتزم تلك العناصر بما سبق وأن أعلنت التزامها بتنفيذها فإنها ستحمل كافة المسؤولية والنتائج المترتبة على ذلك.

رئيس مجلس القضاء الأعلى

واتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية سيناقش عددا من المواضيع التي تهم القضاء والعدالة الدستورية، والاستقلال القضائي، والمحاكم الدستورية.

مشيراً إلى أن وفد اليمن سيقيم خلال المؤتمر ورقة عمل حول استقلال القضاء، ودور القضاء الدستوري في اليمن، كما سيتم عرض التجربة اليمنية، والاحكام التي صدرت من القضاء الدستوري في هذا المجال.

ونوه بأن المؤتمر يعد فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية والأجنبية في مجال القضاء الدستوري.

وحدة اليمن واستقراره

مشهددا على أهمية تكاتف الجهود الدولية من أجل مساعدة اليمن على تجاوز التحديات الحالية.. جاء ذلك خلال لقائه أمس القمصل العام لليمن في جدة والمنطقة الغربية والجنوبية بالملكة العربية السعودية علي العياشي، وجرى في اللقاء، استعراض الأفاق المستقبلية لتعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في ضوء نتائج زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى اليمن يوم أمس الأول.

رئيسية الشورى

واستعرض الشورى الأول والقدم من لجنة التربية والتعليم العالي والبحث التجاري الدولية في مجال التعليم ما قبل المدرسي، وشخص الوضع الراهن لواقع رياض الأطفال الحكومية والأهلية.

وأوصى بضرورة تبنى استراتيجيات وطنية للطفولة المبكرة بإصدار لائحة وزارية تنظم شئون التربية والتعليم

بشياً

بشياً

بشياً

بشياً



محمد سيف القراري